Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي(AAJSR)
E-ISSN: 2959-6505
Volume 2, Issue 5, 2024
Page No: 309-318
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2024: 0.580 معامل التأثير العربي (AIF) 2024: 0.74
عدد خاص: المؤتمر الليبي لتطوير التعليم التقني والفني، مدينة بنغازي، ليبيا، ديسمبر 2024

السياسات التعليمية لكليات الفنية والتقنية في ضوء معايير الجودة الشاملة أعضاء هيئة التدريس- الطلاب- المناهج

م. سكينة محمد منصور*
تقنية المعلومات، كلية العلوم التقنية، مصراتة، ليبيا

Education Policies of Technical and Vocational Colleges in Light of Total Quality Standards Faculty Members- Students- Curricula

Sokina Mohammed Mansor*
Department, Information Technology College of Technical Sciences, Misrata, Libya.

*Corresponding author sokina.mansor@it.lam.edu.ly *المؤلف المراسل

تاريخ الاستلام: 2024-07-15 **تاريخ القبول:** 2024-11-15 **تاريخ النشر:** 2024-12-17

الملخص:
التعليم من مقومات الحياة، فهو عنصر مهم في سعادتها واستقرارها، وبه يُعرف الأشخاص ويتميزون، وفيه يحلو التنافس، وتزدهر الحياة أيضاً، حيث يستفيد الجميع منه، أن التعليم في ليبيا حالياً تشرف عليه وزارة التعليم التقني والفني الليبية، وهي المسؤولة عن اعداد أعضاء هيئة التدريس، واعداد الطلاب، واعداد المناهج، وينقسم إلى المعاهد، والكليات. (عوض، شبكة المعلومات الدولية، 2019)
وتعد المؤسسات التعليمية إحدى الدعامات الرئيسية التي يرتكز عليها تقدم المجتمع ونموه، وذلك لأنها المؤسسة العلمية الأكاديمية التي تعمل على تطوير الموارد البشرية، وتزويدها بالمعارف، والمهارات اللازمة لمتطلبات التنمية الشاملة لمختلف التخصصات من اجل دخول سوق العمل، ومتطلبات التنمية الاجتماعية الشاملة لذلك فإننا نحتاج إلى سياسات تعليمية تعد الافراد للحياة القادرة على التنمية، ويمتلكون المنهجية العلمية في التفكر لذلك جاءت هذه الدراسة لمعرفة السياسات التعليمة في ليبيا لذلك في الإجابة على السؤال الاتي ماهي السياسات التعليمية لتعليم المهني والتقني في ضوء معايير الجودة الشاملة؟ وتهدف الدراسة للتعرف السياسات التعليمية لتعليم المهني والتقني في ضوء معايير الجودة الشاملة، وتمكن أهمية البحث انه قد يكون اضافة متواضعة للمكتبة ، وتم اجراء البحث سنة 2024، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستعانة الكتب، والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث تناول البحث تاريخ التعليم في ليبيا، وأيضا المعايير ، والمؤشرات التي تعتمد لوضع السياسات التعليمية سواء عربية أو محلية ، وكانت أهم نتائج البحث إنشاء مركز لإدارة الجودة الشاملة للتعليم يكون كهيئة مستقلة ،وعقد المؤتمرات المحلية ،والدولية المتعلقة بالجودة الشاملة، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس، والأكاديميين للمشاركة فيها ،و كانت أهم التوصيات اجراء بحث عن واقع تطبيق الجودة الشاملة في الكليات ،و المعاهد العليا ،واجراء بحث عن واقع تطبيق الجودة الشاملة في الكليات المعاهد المتوسطة الخاصة.

الكلمات المفتاحية: السياسات التعليمية-الكليات الفنية والتقنية-الجودة الشاملة.

Abstract:
Education is one of the components of life, as it is an important element in its happiness and stability, and through it, people are known and distinguished, and in it, competition is pleasant, and life also flourishes, as everyone benefits from it.

Education in Libya is currently supervised by the Libyan Ministry of Education, which is responsible for the curriculum, and it relies on... The curriculum is in both public and private schools. All stages of education in the public sector are considered free, and it is divided into the stages of general education and higher education. General education is considered compulsory and is divided into education in the basic education stage and secondary education. As for higher education, it is divided into university education and institutes, and it is supervised by It is the Ministry of Higher Education (Awad, International Information Network, 2019).
Educational institutions are considered one of the main pillars on which the progress and growth of society is based because they are the academic scientific institution that works to develop human resources and provide them with the knowledge and skills necessary for the requirements of comprehensive development of various specializations in order to enter the labor market, and the requirements of comprehensive social development. Therefore, we need policies Educational preparation prepares individuals for a life capable of development, and they possess the scientific methodology in thinking. Therefore, this study came to know the educational policies in Libya. Therefore, in answering the following question: What are the educational policies of the State of Libya in light of comprehensive quality standards The most important results of the research were establishing a center for comprehensive quality management in education as an independent body, holding local and international conferences related to comprehensive quality, and encouraging faculty members and academics to participate in them. The most important recommendations were researching the reality of implementing comprehensive quality in higher institutes and conducting research on the reality of applying comprehensive quality in intermediate.

Keywords: educational policies - comprehensive quality.

المقدمة

التعليم التقني، والفني من مقومات الحياة، فهو عنصر مهم في سعادتها، والاستقرار، وبه يُعرف الأشخاص ويتميزون، وفيه يحلو التنافس، وتزدهر الحياة أيضاً، حيث يستفيد الجميع منه، أن التعليم التقني، والفني في ليبيا حالياً تشرف عليه وزارة التعليم التقني، والفني الليبية، وهي المسؤولة عن اعداد أعضاء هيئة التدريس، واعداد الطلاب، واعداد المناهج، وتعتبر، وينقسم إلى التعليم في المعاهد، والكليات. **(عوض، شبكة المعلومات الدولية، 2019)**

عقب ثورة سنة 2011 بقيت منظومة التعليم في بادئ الأمر على ما هي عليه ولم يطرأ أي تغيير، وبقي القطاع على ما هو عليه إلا أن عدد من الخطط التي كانت مبرمجة للتطوير وتطبيق النظم الجديدة توقفت، ولم تطبق، وتأثر قطاع التعليم التقني، والفني، ومؤسساته بالأوضاع الأمنية والتغيرات السياسية، وتؤكد تقارير الامم المتحدة أن قطاع التعليم بشكل عام من أكثر القطاعات التي تضررت، خاصة في الفترة الزمنية الممتدة بعد 2014 حيث اندلعت الصراعات المسلحة بين الأطراف السياسية المختلفة في البلاد، حيث تعرضت أعداد كبيرة من المدارس والمعاهد والكليات لأضرار مباشرة لوجودها في مواقع الصراعات المسلحة، ويتم استخدام العديد من المدارس، والمعاهد، والكليات لإيواء الأسر المشردة في كل المدن التي دارت فيها اشتباكات مسلحة أو حروب بما في ذلك المدن التي شهدت حروب ضد التنظيمات الإرهابية، وتعاني المدارس، المعاهد، والكليات من غياب الصيانة الدورية وتوريد الأدوات، والكتب العلمية، كما تعاني لتعرضها للتهديدات الأمنية، وانقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة، إضافة إلى انقطاع الاتصالات والانترنت، وغيرها من الخدمات.**(الشكوكي، شبكة المعلومات الدولية، 2019)**

ما قامت أُمّةٌ ولا علا شأنها إلا بالعلّمِ والمعرفة، والعِلّم وحده القادر على أن يضع لها قدماً في ركب الحضارة العالميّة ويدخلها مضمار الثقافة التاريخيّة. وبدونهِ ودون الحرص عليه والاهتمام به تضعف قوتها ويضمحلُّ وجودها، فأتحدد السياسة التعليمية إطار التعليم، وفلسفته، وأهدافه، ومراحله، وأنواعه، فلا يمكن لأي امة أن تنهض حضاريا ما لم تكن لديها سياسة تعليمية واضحة، وواقعية، ومرنة، مستمدة من فلسفة المجتمع، ومنسجمة مع مبادئه، وقيمه، وقائمة على أسس علمية. فالسياسة التعليمية المبنية على أسس علمية تساعد في وضع الخطط، وبناء البرامج التي تكفل بناء شخصية الفرد وفق معتقدات المجتمع **(مجلة دراسات في التعليم الجامعى،2015، ص 325)**

إن ما يوجد في المؤسسات التعليمية في ليبيا من معضلات، ومظاهر الاعوجاج في التعليمي الجامعي، هو حصيلةُ إخفاقات متراكمة للسياسات التعليمية المتبناة، إضافة إلى الوضع المأساوي الموروث، فالبحث في معضلات التعليم يجب

أن يتوجه بالأساس إلى تقييم السياسات التعليمية، وإفرازاتها على شتى المستويات، إن نظام التعليم ليس سوى وحدة فرعية ضمن نظام مجتمعي متشابك ومتفاعل، ولا يمكن تقييمه بمعزل عن نسقه العام وبقية الأنظمة في المجتمع: السياسيةُ والاجتماعيةُ والثقافيةُ والاقتصاديةُ. وبناء عليه فإصلاح التعليم هو عملية استراتيجية شاملة ينخرط فيها الجميع دون استثناء بوعي تام وإرادة حقيقية، ولا يمكن أن يقوى عليه الوزارة بمفردها أو الهيئة التدريسية لوحدها، بل هو هَمُّ أمة بأكملها، ينعكس في إرادة المسؤول السياسي وإيمانه بقدرة التعليم على صناعة التغيير المنشود وامتلاكه لخطة استراتيجية متكاملة وواضحة المعالم للنهوض بالتعليم ومعالجة اختلالاته والدفع به نحو مسار الارتقاء، خطةٌ تجمع بين الفريق الحكومي في أداء منسجم، وليس وزاراه التعليم لوحدها، فأعباء التعليم التقني، والمهني، ومعضلاته تتشابك مع العديد من القطاعات سواء على مستوى السياسي أو المستوى الاقتصادي والمالي والثقافي، والصحي.

مشكلة الدراسة:

تعد المؤسسات التعليمية إحدى الدعامات الرئيسية التي يرتكز عليها تقدم المجتمع، ونموه،، وبالتحديد التعليم التقني، والفني، وذلك لأنها المؤسسة العلمية الأكاديمية التي تعمل على تطوير الموارد البشرية، وتزويدها بالمعارف، والمهارات اللازمة لمتطلبات التنمية الشاملة لمختلف التخصصات من اجل دخول سوق العمل، ومتطلبات التنمية الاجتماعية الشاملة حيث يتسم القرن الحالي بالتغيرات السريعة، والمتلاحقة في مختلف الميادين، وخاصة الميادين التعليمية، والتكنولوجية، حيث تؤثر هذه التغيرات بشكل مباشر على السياسات التعليمية، لذا أصبح من الضروري مواكبة السياسات التعليمية لمتطلبات العصر الحالي ، والمستقبل. كما ينبغي تحرير التعليم من الأساليب والطرائق التعليمية التقليدية التي تركز على كمية المعلومات المقدمة للمتعلم ومدى حفظه لها لذلك فإننا نحتاج إلى سياسات تعليمية تعد الافراد للحياة القادر على التنمية لتحقيق أهداف المجتمع حيث تسعى الكليات، والمعاهد الفنية، والتقنية كغيرها من المؤسسات إلى البقاء، والنمو، وتمتلك المخرجات، المنهجية العلمية في التفكر، والمهارات المختلفة ذلك جاءت هذه الدراسة لمعرفة السياسات التعليمة في السياسات التعليمية التعليم المهني والتقني في ضوء معايير الجودة الشاملة.

وبذلك تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي ماهي السياسات التعليمية السياسات التعليمية في التعليم المهني والتقني في ضوء معايير الجودة الشاملة؟ ويتفرع منه عددت أسئلة:

1-ماهي **السياسات التعليمية في الكليات والمعاهد الفنية والتقنية في ضوء معايير الجودة** أعضاء **هيئة التدريس –الطلاب –المناهج؟**

2-ما **صعوبات السياسات التعليمية في الكليات والمعاهد الفنية والتقنية التي تعيق تطبيق معايير الجودة الشاملة، والتقنية أعضاء هيئة التدريس-الطلاب-المناهج؟**

هدف الدراسة:

1-التعرف على السياسات التعليمية في الكليات الفنية والتقنية في ضوء معايير الجودة الشاملة أعضاء هيئة التدريس-الطلاب-المناهج.

2-التعرف على صعوبات السياسات التعليمية في الكليات والمعاهد الفنية والتقنية التي تعيق تطبيق معايير الجودة الشاملة، والتقنية أعضاء هيئة التدريس-الطلاب-المناهج.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في:

1-أن موضوع السياسات التعليمية من المواضيع الهامة التي تساهم في تطور التعليم المهني، والتقني.

2-قد يكون هذا البحث إضافة للمكتبة.

3-ندرة الدراسات في هذا المجال.

مصطلحات الدراسة:

تعريف السياسة: بأنها تفكير منظم يوجه الانشطة، والمشاريع في ميدان التربية والتعليم، والتي يرى واضعو السياسة التعليمية أنها كفيلة بتحقيق الطموحات التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها في ضوء الظروف، والإمكانيات المتاحة، وذلك في مرحلة معينة، بمعنى أن السياسة التعليمية يقصد بها مجموعة المبادئ، والاسس، والمعايير التي تحكم نشاط قطاع تعليم، وتوجيه حركته **(قاسم، 2011، ص،29)**

تعريف السياسات التعليمية: بأنها مجموعة القواعد والمبادئ العامة التي تضعها الدولة لتنظيم وتوجيه التعليم فيها. لما يخدم أهدافها العامة ومصالحها الوطنية وتنبثق السياسات التربوية عن الفلسفة التربوية للدولة وتحدد على اساس واقع المجتمع، وتطلعاته، وظروفه، وإمكانياته، وكذألك من خلال التشريعات التي تصدرها الدولة والقرارات التي تتخذها لمعالجة القضايا التربوية **المختلفة. (عباس، 2019، ص 32)**

تعريف الكليات والمعاهد المهنية والتقنية:

هي مؤسسات تعليمية تدريبية تختص بإعداد وتأهيل الطلاب تأهيلا عاليا في المجالات العلمية والفنية والمهنية التي يحتاجها المجتمع وتتبع وزارة التعليم المهني، والتقني. **(لائحة التعليم العالي،501، 2010)**

تعريف الجودة الشاملة:

عرفها كروسبي: الجودة هي مطابقة المنتج لمتطلبات المستخدم ومدى تحقيقه لتلك المتطلبات والأهداف المرجوة منه **(مدونة المناهج التعليمية شبكة المعلومات الدولية ،2021)**

حدود البحث:

الحدود المكانية: تم اجراء البحث في مدينة مصراتة.

الحدود الزمانية: تم اجراء البحث 2024.

الحدود الموضوعية: تناول البحث مجموعة من الادبيات ذات العلاقة بموضوع البحث.

منهج البحث:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لموضوع البحث، من خلال الأدبيات بقصد تشخيصها، وكشف جوانبها، وتحديد العلاقة بين أجزائها، وعناصرها، وتحليلها، وتفسيرها.

الدراسات السابقة والإطار النظري:

الدراسات السابقة:

دراسة: عبد الله 2017:

يلعب التعليم التقني والمهني دوراً استراتيجياً في دفع عجلة التنمية والتقدم في أي مجتمع يتطلع إلى المستقبل ،الأمر الذي يفرض على هذا النوع من التعليم التركيز والدعم المالي والبشري وذلك لدوره المهم في تزويد المجتمع بالطاقات والقدرات البشرية المؤهلة تأهيلاً تقنياً ومهنياً عالياً في مختلف المجالات الاقتصادية والصناعية والخدمية والإنتاجية ، ولضمان هذا الدور المهم لابد من تطوير التعليم التقني والمهني والنهوض به، و ليس الغرض من التطوير إدخال التحسينات على المناهج وإعداد المعلم وإصلاح البِنى التحتية فحسب ولكن الغرض الاسمى هو خلق نظام تعليمي تقني مهني ذي كفاءة ونوعية وجودة عالية يعمل على تحسين القدرات البشرية لتواكب المستجدات العالمية وتلبي احتياجات المجتمع التنموية.وبناءً عليه فإن الدراسة الحالية تسعى الى وضع تصور مقترح لتطوير التعليم التقني والمهني في ليبيا، حيث قامت الباحثة بدراسة هذا الموضوع

مفهوم التعليم التقني، والمهني وأهميته وأهدافه. واقع التعليم التقني والمهني في ليبيا، والصعوبات، ومشكلاته، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي للأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت موضوع التعليم التقني والمهني وخلصت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها

تدنّي مستوي الكفاءة الخارجية والداخلية لبرامج التعليم التقني والمهني في ليبيا وعدم ارتباطها بمتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

عدم إسهام معظم مؤسسات الإنتاج بالقطاع الخاص في تمويل برامج التعليم التقني والمهني وتردد معظمها في استخدام خريجي مؤسسات التعليم التقني والمهني، وتفضيل العمالة الوافدة لأسباب تتعلق بالنوعية أو مستوى الأجور.

قلة عدد المعلمين والمدربين الوطنيين في المعاهد والكليات والمراكز التابعة للتعليم التقني والمهني واعتمادها بنسب عالية على المعلمين والمدربين الوافدين من بعض الأقطار العربية.

دراسة: سيد 2020:

تهدف الدراسة الى تحليل للسياسة التعليمية لتطوير مرحلة التعليم الأساسي في مصر منذ عام 1980الى الوقت الحالي، واستخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي لدراسة أهم السياسات المتتالية وعدم تحقيقها لأهدافها، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة النتائج قصور السياسة التعليمية عن تحقيق ما تنص عليه تشريعات التعليم من حيث بعض القضايا الجوهرية، وتحقيق جودة التعليم، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية

دراسة: الهادي 2021:

واقع السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان في ضوء الهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030، والمتمثل فيضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع من خلال منطلقات تلك السياسات، وأبعادها، وتحديد السياسات التي تحتاج إلى تطوير، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة ثلاثة أدوات هي (الاستبانة، وتحليل الوثائق، والمقابلة)، قد تم جمع بياناتها من عينة من الوثائق المحلية في السلطنة (فلسفة التعليم في سلطنة عمان، والاستراتيجية الوطنية للتعليم 2040، والخطة الخمسية التاسعة لوزارة التربية والتعليم (2016-2020)، إضافة إلى عينة قصدية من صناع القرار والمختصين بالسياسات التعليمية بلغت (111) عضواً تم تطبيق الاستبانة عليهم، إضافة إلى عدد (11) من المسؤولين في وزارة التربية والتعليم تم اختيارهم، وكانت أهم النتائج بدرجة متوسط للأبعاد الأربعة ككل. وجاء بُعد (العدالة في التعليم) اولا متقدماً الأبعاد الأربعة بدرجة عالية، وحل بُعد (الجودة في التعليم) ثانياً بدرجة متوسطة، تلاه ثالثاً بُعد (المهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة) بدرجة متوسطة، وأتى بُعد (إلزامية التعليم ومجانية) آخراً ليحل في الرتبة الأخيرة بين الأبعاد الأربعة بدرجة متوسطة.

دراسة: البشيتي 2022:
هدفت الدراسة إلى استقصاء تأثيرات العولمة وتحدياتها على السياسات التربوية، وسبل مواجهتها، واستخدمت الباحثة المنهج البحث الوصفي التحليلي، وتمثلت اداة في التحليل لعينة من الوثائق الأولية، والثانوية، والصادرة خلال الفترة من2000 الى 2020 ،وقد تكون البحث من ثلاثة مباحث؛ المبحث الأول: العولمة وتأثيراتها في السياسات التربوية؛ المطلب الأول: تعريفات مفاهيمي للعمولة، والمطلب الثاني: مبررات العولمة التربوية، والمطلب الثالث: العولمة، وتأثيراتها في السياسات التربوية، والتعليمية، المبحث الثاني: أبرز تحديات العولمة على السياسات التربوية وسبل مواجهتها؛ المطلب الأول: التحديات الخارجية والداخلية للعولمة التربوية، والمطلب الثالث سبل مواجهة التحديات التربوية للعولمة، والمطلب الثالث: أبعاد السياسات التربوية في ظل العولمة، المبحث الثالث: هياكل مقترحة لمنظومات العملية التربوية التعليمية. وكان من أبرز الوسائل مواجهة تحديات العولمة؛ إيجاد نظام تعليمي مرن يتيح تنوع المسارات، والمهام الحقيقي بالنظرة الكلية المتكاملة في تكوين المواطن بدلا من النظرة الجزئية المحدودة التي تركز على الجوانب التعليمية واسعة أمام الفرد للحصول على المعرفة، والاستفادة من التقنيات الحديثة في التعليم لفتح آفاق، وكذلك المشاركة المجتمعية الفاعلة بين وسائط التربية، وانتهت الباحثة إلى وضع خاتمة تضمنت أهم التوصيات والمقترحات وفي مقدمتها بلورة فلسفة تربوية متكاملة وواضحة وتحديد أهداف عملية وواقعية بما يتلاءم مع المستجدات، وتحقيق مفهوم التربية المستدامة، وتكريس مفهوم التعلم مدى الحياة،كذلك العمل على عصرنة التعليم من حيث سياساته وأهدافه وأساليبه ومقاصده وموضوعاته من خلال ما تحمله متطلبات العولمة.

تاريخ التعليم في ليبيا:

1-فترة الحكم العثماني:
قبل عام 1842 لم تعرف ليبيا المدارس بشكلها المتعارف عليه والذي يعد امتدادا للشكل الحديث للمدرسة، فقد كان التعليم في الفترة السابقة لهذا التاريخ يعتمد على المراكز الدينية المعروفة بالكتاتيب التي تقتصر على تدريس القرآن الكريم وبعض العلوم اللغوية وأصول الدين، وقد جاءت أول دعوة للتعليم المنتظم في عهد الوالي محمد أمين باشا الذي تولى الولاية في الفترة ما بين 1842، و1847، حيث دعا أهل طرابلس إلى تعليم أبنائهم في مدارس منتظمة حديثة اعتمدت على الجهود الخيرية من تبرعات الأهالي الراغبين في تعليم أبنائهم وغيرهم ،ولم تتعد الدراسة فيها الثلاث سنوات، يتلقى فيها المتعلمون مناهج تشمل اللغة العربية ، واللغة التركية ، وتعاليم الدين الإسلامي، والتاريخ التركي، والرياضيات والجغرافيا، وفي عام 1867م تم افتتاح المدرسة الإعدادية الأولى بطرابلس لاستقبال من يريد مواصلة دراسته. **(تقرير المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات،2016، 3)**

2-التعليم الليبي في فترة الاحتلال الإيطالي:
شهدت فترة الغزو والاحتلال الإيطالي لليبيا مرحلة جديدة في التعليم حيث صدر في إيطاليا وفي 1914/1/15 مرسوم ملكي بإنشاء مدارس عربية إيطالية تتبع وزارة المعارف ووزارة المستعمرات الإيطالية في روما وهي مدارس ابتدائية مدة الدراسة بها ثلاث سنوات وفي عام 1915 صدر مرسوم آخر يقضي بضم الكتاتيب تحت السيطرة الإيطالية، وفي سنة 1917 صدر مرسوم يتضمن قانونين أساسيين وضعا لطرابلس وبرقة، لتنظيم التعليم لليبيين وجعل التعليم الابتدائي إلزاميا للبنين كما يشمل استخدام اللغة العربية في التعليم وتدريس اللغة الإيطالية، وضمنت إيطاليا بذلك انتشار اللغة الإيطالية بين الليبيين ، وشهدت تلك الفترة انتشار المدارس في عدة مدن وقرى، كما انتشرت مدارس الصنائع والتعليم المهني، إلا أن هذه المدارس كانت تقتصر في الأغلب على أبناء المواطنين المرتبطين بالمستعمر الإيطالي. **(تقرير المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2016، 3)**

3- فترة الاحتلال البريطاني:
عقب خسارة إيطاليا ضمن دول المحور للحرب العالمية الثانية، قامت الإدارة العسكرية البريطانية التي تولت الأمر في العديد من مناطق البلاد بإرسال أول بعثة للمعلمين الليبيين إلى مصر سنة 1945 ليعودوا بعد برنامج تدريبي قصير ليتولوا إدارة المدارس والتدريس بها، وتم افتتاح أول مدرسة ثانوية بمدينة طرابلس سنة 1947، وفي سنة 1948 تم افتتاح معهد لإعداد المعلمين بطرابلس، وفي العام الدراسي1951/50 تم افتتاح معهد لإعداد المعلمين ببنغازي ومعهد لإعداد المعلمات بطرابلس، وخلال فترة النظام الملكي في ليبيا زاد عدد المدارس الابتدائية وانتشرت المدارس الثانوية في المدن الكبرى، إلا أن قطاعا كبيرا من الشعب لم يتمكن من الاستفادة من هذه المدارس نظرا لحالة الفقر التي كانت تسيطر على الشعب، وتباعد المسافات بين مراكز المدن التي كانت بها تلك المدارس **(تقرير المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات، 2016،3)**

4- انشاء اول جامعة ليبية:
كما تم افتتاح أول جامعة ليبية في سنة 1955 وحملت اسم الجامعة الليبية وكان مقرها بنغازي، حيث بدأت بكلية واحدة وهي كلية الآداب والتربية وكان عدد طلابها 31 طالبا دون طالبات، وتم تخصيص القصر الملكي "المنار"، ليكون مقراً للجامعة، وقبل ذلك التاريخ كان وفد حكومي ليبي قد زار مصر وقابل رئيس مجلس الوزراء جمال عبد الناصر طالباً إعارة بعض الأساتذة العاملين في الجامعات المصرية للعمل في الجامعات الليبية، وقد وافقت الحكومة المصرية على هذا الطلب، بل وتعهدت بدفع مرتبات الأساتذة المعارين لمدة أربع سنوات كما رشحت الحكومة الأمريكية الدكتور مجيد خدوري رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط ليكون عميداً لكلية الآداب والتربية، على نفقة الحكومة الأمريكية ، وفي عام 1973 انحلت

الجامعة إلى جامعتين جامعة بنغازي (جامعة قاريونس)، وجامعة طرابلس (جامعة الفاتح سابقا)، أما ثاني جامعة فكانت الجامعة الإسلامية التي تأسست في 1960، و مقرها البيضاء، كانت الجامعة زاوية دينية ثم تطورت إلى معهد ديني متوسط حتى أصبحت جامعة، وهي أساس جامعة عمر المختار الحالية ، وعلى الرغم من الطفرة التي شهدها قطاع التعليم خلال فترة النظام الملكي في ليبيا إلا أن الغالبية العظمى من أبناء الشعب لم تتلق التعليم المناسب، حيث بقيت نسب الأمية عالية جداً، لاسيما بين النساء، بما في ذلك فئة الأطفال التي يفترض أن يكون فيها التعليم الأساسي إجباريا، وبقيت ليبيا في مؤخرة الدول من حيث مستوى تلقي التعليم، وذلك بحكم الأوضاع الاجتماعية والعادات والتقاليد، والفقر، وقلة عدد المدارس وعدم انتشارها في القرى، والمناطق التي كان معظم التلاميذ والطلبة يقطعون مسافات طويلة للوصول إليها، وعلى الرغم من تأسيس الجامعة الليبية بفرعيها (طرابلس وبنغازي) إلا أن العديد من التخصصات العلمية بقيت غير متوفرة، وهو الأمر الذي كان له مردوده السلبي على عملية التنمية الشاملة بشكل عام وفي مجال التعليم بشكل خاص، وهذا ادى الى اعتماده على الأجانب في تسييره والتدريس ليس في الجامعات وفي التعليم المتوسط والابتدائي أيضا، حيث كان من المفترض أن تساهم مخرجات التعليم المتوسط والعالي في تطوير ودعم قطاع التعليم، و بعد انقلاب عام 1969 كان أهم أهدافها تخلص البلاد من الجهل، الفقر، المرض ، فوضعت الخطط التنموية التي كان قطاع التعليم إلى جانب قطاع الصحة أهم أولوياتها، حيث بدأت عملية إنشاء وتأسيس المدارس بمختلف مستويات التعليم الأساسي، والثانوي في مختلف المدن، والقرى، وأصبح التعليم الأساسي إجباريا ويسمح القانون بمعاقبة أولياء الأمور الذين يحرمون أبناءهم من الدراسة وشهد قطاع التعليم خلال العقود الأربعة من بداية السبعينات إلى العشرية الأولى من القرن الحالي توسعا كبيرا تمثل في زيادة عدد المؤسسات التعليمية، إذ انتشرت الجامعات والمعاهد العليا التي تدرس معظم التخصصات العلمية، وتمنح الدرجات العلمية المختلفة بما في ذلك الدرجات العالية والدقيقة توالى بعد ذلك افتتاح الجامعات الجديدة، حتى وصل عددها عام 1985، 11 جامعة، وفي 1990 ثلاث عشرة، وفي عام 1995 أربع عشرة جامعة، وفى عام 2001 اثنين وعشرين جامعة، وقد صاحب هذه الزيادات المتوالية ازدياد في عدد الطلبة وطلبة الدراسات العليا، علاوة على برنامج الدارسات العليا بالخارج حيث توفد الدولة على نفقتها ألاف الطلبة لنيل الدرجات العلمية العليا في أهم الجامعات العالمية في مختلف دول العالم.

(تقرير المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات،3،2016)

مؤشرات تقويم سياسات التعليمية:

عرض لبعض المؤشرات لدول العربية: -

اعتمدت الباحثة على مؤشرات، الدليل الفني للمؤشرات القومية للتعليم في جمهورية مصر العربية وهي:

أولا: مؤشرات تحصيل الطالب.
ثانيا: مؤشرات مشاركة الطالب في التعليم.
ثالثا: مؤشرات خصائص المعلمين، وأساليب، واستراتيجيات التدريس.
رابعا: مؤشرات البيئة المدرسية.
خامسا: مؤشرات الإنفاق على التعليم.
سادسا: مؤشرات المخرجات.

وزارة التربية والتعليم في مصر، الدليل الفني للمؤشرات القومية للتعليم، 2009

- اعتمدت دولة ليبيا في قطاع التعليم أيضا على مؤشرات هي:

المحور الأول: الرؤية والرسالة والاهداف والتخطيط الاستراتيجي.
المحور الثاني: التنظيم الإداري.
المحور الثالث: البرنامج التعليمي.
المحور الرابع: هيئة التدريس.
المحور الخامس: خدمات الدعم التعليمية.
المحور السادس: الشؤون المالية.
المحور السابع: الشؤون الطلابية.
المحور الثامن: المرافق.
المحور التاسع: البحث العلمي وخدمات المجتمع والبيئة.
المحور العاشر: ضمان الجودة والتحسين المستمر.
المحور الحادي عشر: الشفافية والنزاهة.
(دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي ،2019).

نتائج البحث:

ماهي السياسات التعليمية في الكليات والمعاهد الفنية والتقنية في ضوء معايير الجودة أعضاء هيئة التدريس –الطلاب –المناهج؟

أعضاء هيئة التدريس:

- يتم قبول طالبات الخاصة بالحصول على وظيفة غضو هيئة تدريس كل من تحصل على شهادة ماجستير، أو دكتوراه.

- يتم اعداد أعصاء هيئة التدريس وفقا للأساليب، الحديثة من الناحية النظرية، والتطبيقية.
_ اعطاء دوارات التربوية ا لأعضاء هيئة التدريس تؤهله ليتقن مهنة التدريس.
-مدة الدراسة حوالي 18 شهرا للماجستير، و36 شهر للدكتورة.
-طرق التدريس في اعداد أعضاء هيئة التدريس تعتمد على المحاضرات، والتطبيق العملي، والبحوث.
-برامج الاعداد يتم الأعداد من خلال اعطائه مجموعة من المواد الحديثة. **(اندس ،61،2019)**
-تقويم أعضاء هيئة التدريس يتم من خلال تقارير فنية من قبل قسم الدراسة، والامتحانات التابع لكلية.
- الاهتمام بطرق التدريس الحديثة من خلال الدورات **(عيسى، 51،2007)**.
-الجمع بين التدريب المستمر، والنمو المهن فالتعليم مهنة، والعمل المهني يتطلب نمواً مستمراً في ظل التطور العلمي والتكنولوجي والزيادة المتراكمة في مجال المعرفة.
-التركيز على الانتقاء قبل التكوين، أي لا بد أن يكون هناك شروط قبول واختيار لأعضاء هيئة التدريس ا تتسم بالجدية والحزم، وألا يكون معيار القبول مقتصراً على معدل درجات البكالوريوس في الكلية.
-التكوين المهني للمعلم المناسب للتغيرات والتطورات المتسارعة والنظر إلى أن عملية إعداد المعلمين عملية مستمرة لا تتوقف بانتهاء الطالب من دراسته قبل الخدمة. **(اعواج، شبكة المعلومات الدولية، 2010)**

-الطلاب:

يبدو أن غاية تعميم التعليم في الكليات، والمعاهد الفنية، والتقنية، متحققة في ليبيا بشكل كبير، حيث لا يوجد ما يشير الى أن هناك تمييز في التعليم بين الجنسين، ففرص ، ومجانية التعليم متاحة للجميع على حد سواء، كما لا يوجد ما يشير الى أن هناك تمييز على أساس ديني أو طائفي أو مناطقي أو اجتماعي في منح فرص التعليم، أن رتبة ليبيا في مؤشرات الالتحاق بالتعليم ، والثانوي، والجامعي تعتبر جيدة، حيث يتضح أنها في الرتبة 7 في عام 2012، وفق مؤشر الالتحاق بالتعليم الاساسي، بينما بمعدل الالتحاق بالتعليم الجامعي غير أن هناك نقداً كثيراً ما يثار في الدراسات المحلية والدولية حول جودة التعليم في ليبيا.**(تقرير اليونسكو، لسنة 2018، 233)**

ويتم اعداد الطلاب وفق المراحل الدراسية الاتية:

1-مرحلة التعليم الأساسي: اوهي فترة 6 سنوات، حتى سن 15 سنة، وتنقسم الى شقين الشق الأول من سن6الى 12سنة، وهي من الفصل الأول الى الفصل السادس، اما الشق الثاني يبدا من سن 13سنة الى سن 15سنة.

2-مرحلة التعليم الثانوي: وهي تمتد فترة 3 سنوات، في أول سنة يكون دراسة عامة بكل المواد وبعد ذلك يختار الطالب التخصص العلمي أم التخصص الأدبي، يتحصل الطالب بالنهاية على شهادة الثانوية، وتبدأ من سن 16الى سن 18 سنة.

3-التعليم العالي: التعليم العالي: ويكون اختياري، وينقسم الى التعليم الجامعي، والتعليم في الكليات، المعاهد الفنية والتقنية.

نظام التعليم التقني والفني والمهني من المراحل الآتية:

مرحلة التكوين الأساسي، والتدريب المهني:

تهدف إلى تزويد سوق العمل بعناصر مدربة على الأعمال التي يتطلب إنجازها توافر قدر محدود من المهارات العملية، أو التي يتطلب إنجازها توافر مهارات عملية، ومعلومات فنية متعلقة بجزء متكامل من المهنة. ويقبل في هذه المرحلة الطلاب الذين لم ينهوا مرحلة التعليم الأساسي، والباحثون عن العمل، ويمنح الطالب عند التخرج شهادة إتمام مرحلة التكوين الأساسي، أو شهادة التدريب المهني لمن تلقوا دورات لاكتساب مهنة، أو إعادة تأهيل.

مرحلة التعليم الفني المتوسط:

تهدف إلى إعداد أطر مهنية فنية في الأعمال التي يتطلب إنجازها توافر مهارات تغطي إطار المهنة بشكل متكامل، وتتضمن الجانب العملي والمعلومات، والأسس الفنية ذات العلاقة بالمهنة، بالإضافة إلى المهارات الحياتية كالاتصال والتواصل، والعمل الجماعي، وحل المشكلات، وتقنية المعلومات، واللغات. ويقبل في هذه المرحلة الطلاب الحاصلون على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي، أو شهادة إتمام التكوين الأساسي، ويمنح الطالب عند التخرج شهادة الدبلوم الفني المتوسط.

مرحلة التعليم التقني العالي:

تهدف إلى إعداد، وتأهيل كوادر، وكفاءات تقنية متخصصة في الأعمال التي يتطلب إنجازها مهارات تقنية علمية، وعملية عالية، بالإضافة إلى مهارات البحث العلمي، وتقنية المعلومات، والمهارات الحياتية، والإدارية. ويقبل في هذه المرحلة الطلاب الحاصلون على الشهادة الثانوية العامة، أو الدبلوم الفني المتوسط، ويمنح الطالب عند التخرج درجة البكالوريوس التقني من الكليات، أو درجة الدبلوم التقني العالي من المعاهد العليا.

مرحلة الدراسات التقنية العليا:

تهدف إلى إعداد كفاءات تقنية ذات اختصاصات، ودرجات علمية عالية، ودقيقة، وإعداد أساتذة للتدريس بالكليات التقنية، والمعاهد التقنية العليا، ويقبل في هذه المرحلة كل من المعيدين، وخريجي الكليات والمعاهد العليا، وكذلك أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم التقني من حملة الإجازة العالية، وتمنح هذه المرحلة درجتي الإجازة العالية الماجستير، والإجازة الدقيقة الدكتوراه، وتوضح اللائحة التنفيذية للأكاديمية شروط القبول، ونظام الدراسة، والامتحانات بها. **(قانون رقم 21 لسنة 2023 م بشأن تنظيم التعليم التقني والفني والمهني)**

المناهج:
ظلت المناهج التعليمية في ليبيا قرابة ثلاثين عام دون إدخال أي تطوير عليها، وذلك إ منذ بداية الثمانينات حيث مرت بمرحلة من المتخبط تبعاً للأهواء السياسية، وتم اعتماد فلسفات هجينة غير مترابطة، وغير مستمرة، أما في الوقت الحاضر اعتمدت المناهج الدراسية في ليبيا على الاتي:
-النظر الى المناهج كوحده واحده في منظومة متكاملة متفاعلة.
-ارتباط المناهج بمتغيرات العصر، ومتطلبات المجتمع، ومتطلبات سوق العمل.
-توفير التعليم للجميع، وتطبيق العدالة في الفرص.
- أثارة ملكات الفهم، والابداع لدى المتعلم، وتحفيزه على التعلم الذاتي.
- دعم محتوى المناهج بالأنشطة.
- ارتباط المحتوى بالبيئة، والمجتمع الليبي.
- مراعاة خصائص المتعلمين، والفروق الفردية.
- ارتباط الجزء النظري بالجزء العملي للمقر.
- مراعاة المناهج للفروق الفردية.
(عامر، شبكة المعلومات الدولية ،2015)

نماذج للسياسات التعليمية في ليبيا:
أعضاء هيئة التدريس:
اختلفت السياسات التعليمية في اعداد المعلمين في المعاهد، والكليات الجامعية حيث تم صدور قرار **رقم 442 لسنة 1986** بشأن لائحة المعاهد العليا لإعداد المعلمين، وبعد ذلك تم الغاء معاهد اعداد المعلمين بصدور القرار **رقم 1049 لسنة 1995**، وتم انشاء معاهد عليا لأعداد المعلمين، بصدور قرار **رقم 200 لسنة 2004**، وبعد عددت سنوات صدر القرار **رقم (24) لسنة 2016** بشأن اعادة إنشاء معاهد للمعلمين، وبعدها أصدر مجلس الوزراء لحكومة الوفاق الوطني القرار رقم **(40) لسنة 2017** بشأن الغاء معاهد المعلمين ، وأعتمد التعليم في لكليات، والمعاهد الفنية، والتقنية على عددت قرارات منها **قرار رقم (22) لسنة 2008** بشأن الهيكل التنظيمي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وقانون رقم **(21) لسنة 2023** بشأن تنظيم التعليم التقني والفني والمهني ، ونرى أن السياسات التعليمية أحيانا متسرعة دون دراسة دقيقة لنقص الكبير في برامج التدريب والتطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس، ورؤساء الاقسام العلمية، والمعلمين في المعاهد، المهنية والتقنية، والفنية بما يحقق الاستمرار في رفع الكفاءة، وتحديث المعلومات المهارات ومتابعة التطورات التكنولوجية في حقل الاختصاص.

الطلاب:
إحجام الطالب عن الالتحاق بمؤسسات التعليم التقني والمهني ويرجع ذلك إلى النظرة الدونية للتعليم التقني، والمهني، والفني حيث يربط الناس هذا النوع من التعليم بالحرف اليدوية، ويشجع أوليا الأمور أبنائهم لمواصلة تعليمهم العالي بالكليات الجامعية، وعدم الأقبال في التعليم الفني، والتقني بالرغم من وجود عدد كبير من العاطلين من خريجي الجامعات، والنقض في التدريب الميداني العملي.
وترى الباحثة أن وزارة التعليم لكليات الفنية، والتقنية، والمهنية قامت بتعديل العديد من المعاهد العليا الى كليات حتى يرغب الطلاب بالالتحاق، ودراسة بها مثل المعهد العالي للتقنية الطبية أصبح كلية التقنية الطبية، والمعهد العالي للصناعة أصبح كلية الصناعة، والمعهد العالي للسياحة والفندقة أصبح كلية السياحة والفندقة.

المناهج:
إن المناهج الدراسية قديمة في كافة الاختصاصات بالمعاهد الفنية، والتقنية، والمهنية، وعدم تحديثها بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل في ليبيا. لم تهيئ الانترنت للطلبة، و المعلمين و لم تقم باستحداث موقع يدعم المحتوى التعليمي، وعدم وجود مكتبة، وعدم توفير المصادر، و المراجع الداعمة للمناهج، و عدم مناسبة الوعاء الزمني للمنهج، ونجد أن المناهج أذا لم تطبق بصورة صحيحة من حيث الاهداف، والمحتوى، والامكانيات ، والوسائل، والتقويم فلن تحقق الأهداف، إن للتعليم التقني والفني دورٌ فعالٌ في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في بلادنا ويعد التركيز على العامل المادي والعامل البشري من استراتيجيات التعليم والتدريب الداعمة لتحقيق الأهداف التي تأسس من أجلها التعليم الفني، والتقني، لذلك ينبغي وضع مناهج، وبرامج، وخطَّط للتنمية المستدامة اللازمة لتنفيذ السياسيات والتشريعات المتعلقة بمجال التعليم التقني والفني والتي تسعى الوزارة جاهدةً لتنفيذها وتطويرها، كما تهتم بمواكبة التطور المهني في سوق العمل الليبي، والعربي، والعالمي.

للإجابة على السؤال الثاني:
ما صعوبات السياسات التعليمية في الكليات والمعاهد الفنية والتقنية التي تعيق تطبيق معايير الجودة الشاملة، والتقنية أعضاء هيئة التدريس-الطلاب-المناهج؟

1- اكتظاظ المعاهد، والكليات التقنية.
2- سوء الأداء التربوي والتعليمي.
3- قلة الوسائل والإمكانات.
4- ضعف التسيير الإداري.
5- التجاذبات السياسية حيث تؤذي لقلة الفاعلية، وضعف المردود، والارتجالية في التنفيذ.
6- إن كل السياسات للإصلاح التعليمي تركز على الكم دون الكيف، قياس نوعية التعليم ونسبة المخرجات بناء على نسبة المدخلات.
7- غياب الرؤية التكاملية والاستراتيجية لسياسات الإصلاح التعليم الفني، والتقني.
8- قلة الاقناع بالجودة في التعليم.

التوصيات والمقترحات:

1-إنشاءمركز لإدارة الجودة الشاملة للتعليم.
2-عمل لقاءات دورية للعاملين، وأعضاء هيئة التدريس، واطلاعهم على كل ما هو جديد في مجال الجودة.
3-عقد المؤتمرات المحلية، والدولية المتعلقة بالجودة الشاملة وتشجيع أعضاء هيئة التدريس والأكاديميين للمشاركة فيها.
4-مشاركةا الجميع في عملية التحسين والتطوير في الكليات، والمعاهد الفنية، والتقنية.
5-التدريب المستمر لمعرفة كل جديد في الجودة الشاملة بحيث تكون السياسات التعليمية على أسس صحيحة.
6-عمل حملات توعية للطلاب للالتحاق بالتعليم في الكليات، المعاهد التقنية، والفنية، والمهنية من خلال المطويات. ونشرات.
7- دعوة الطلاب، وأولياء امورهم لزيارة الكليات، والمعاهد التقنية، والفنية، والمهنية لمعرفة أهدافها، والتخصصات المختلفة، واختيار ما يناسب قدراتهم.

المقترحات:

1-اجراء بحث عن واقع تطبيق الجودة الشاملة في الكليات الفنية والتقنية.
2-اجراء بحث عن واقع تطبيق الجودة الشاملة في المعاهد المتوسطة الفنية والتقنية.
3-اجراء بحث عن واقع تطبيق الجودة الشاملة في الكليات والمعاهد الفنية والتقنية الخاصة.

المصادر والمراجع:

الكتب:

مجدي قاسم، وآخرون: المستويات المعيارية لخريج التعليم قبل الجامعي في الألفية الثالثة"،2011، القاهرة، دار الفكر العربي.

الرسائل العلمية:

الهادي، بدرية بنت راشد بن علي، واقع السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان ،2021 رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السلطان قابوس.

المجلات:

-اندش، حميدة: دراسة مقارنة في اعداد المعلم في ليبيا ومصرو ماليزيا مجلة كلية الآداب، جامعة مصراتة،2019 العدد 13.

-عيسى، أمحمد، عيسى، اعداد المعلم في ليبيا، مجلة المنهل، 2008، العدد،14.

-السيد، أمل سعودي عبد الظاهر: دراسة تحليلية للسياسة التعليمية لتطوير مرحلة التعليم الأساسي في مصر منذ عام 1980، مجلة كلية التربية، جامعة المنيا ،2020العدد،02.

- البشيتي، اسمهان صادق: العولمة وتحدياتها على السياسات التربوية في الدول العربية وسبل مقترحة لمواجهتها، مجلة العلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، الجامعة الإسلامية ،2022، العدد،19.

عبد الله، نجاة عبد القادر، تصور مقترح لتطوير التعليم التقني والمهني في ليبيا، مجلة كلية التربية العلمية، جامعة بنغازي، 2017، االعدد،4.

التقارير:
- تقرير المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2016.
- تقرير اليونسكو عن التعليم في ليبيا، لسنة 2018.
- وزارة التربية والتعليم في مصر، الدليل الفني للمؤشرات القومية للتعليم ،2009
المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي.2019 -
المواقع في شبكة الانترنت:
- الشكشوكي، فهيمة الهادي: مستقبل التعليم في ليبيا
www.shakshouki.blogspot.com/2019/04/1742019.html 2019-4-25
- عوض، هناء: التعليم في ليبيا
www.ahram-canada.com/156579/2019-5-12
- اعواج، دلال: اعداد المعلمين في الجامعات الليبية.
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=233825 2010-11-1
- عامر، فرج المبروك: التعليم في ليبيا. (https://books.google.com.ly2015)
- عباس، محمد خضير، السياسات التربوية والنظام التعليمي في الوطن العربي،2019-3-23
https://www.al-isbaahcenter.com
- مدونة المناهج التعليمية ،2021-10-9 (https://arab1education.com)